

من وزير المالية

إلى

الموضوع: حول تطبيق أحكام الفصل 30 من قانون المالية لسنة 2016.

المرجع : - مكتوبكم بتاريخ 28 جانفي 2016.
- مراسلتكم الواردة علينا بالفاكس بتاريخ 3 فيفري 2016.

لقد بينتم بمقتضى مكتوبيكم المشار إليهما بالمرجع أعلاه أنّ نشاط شركتكم يتمثل في خدمات الوساطة بين أصحاب سفن أجنبى وشاحنين مستأجرين، وتقوم شركتكم بقبض مبالغ تأجير السفن من المستأجر ثمّ تحويلها إلى مالك السفينة بعد طرح العمولة الراجعة لها وطرح مصاريف الميناء بتونس (معاليم ونفقات أخرى).

وطلبتكم معرفة هل تطبّق أحكام العدد II -15 الوارد بالجدول "ب" جديد الملحق بمجلة الأداء على القيمة المضافة المتعلّق بإخضاع كراء السفن والطائرات المعدة للنقل الدولي البحري أو الجوّي للأداء المذكور بنسبة 6% على نشاطكم.

جوابا يشرفني إعلامكم أنّ خدمات الوساطة المسداة من قبل شركتكم بين الشاحن المستأجر للسفينة وصاحب السفينة الأجنبي تخضع للأداء على القيمة المضافة بنسبة 18%.

في حين تطبّق نسبة 6% للأداء على القيمة المضافة على خدمات كراء السفن المعدة للنقل البحري الدولي. وبالتالي فإنّ شركتكم غير معنية بتطبيق نسبة 6% للأداء على القيمة المضافة.

هذا وتبقى شركتكم مطالبة بخصم الأداء على القيمة المضافة المستوجب بنسبة 6% على عمليات تأجير السفن كليا، ويحتسب الأداء المذكور على كامل المبلغ المستخلص لدى المستأجر، أي قبل طرح عمولتكم وقبل طرح أي مصاريف.

وتفضلوا، سيدي، بقبول فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وتفويض عنه

المدير العام للدراسات
والتشريخ الكيانى

الإمضاء : هيبية جراد اللواتي